مَجلّة فصليّة محكّمة

تُعنى بعلوم كتاب نهج البلاغة
وبسيرة الإمام علي عليه السلام وفكره

تَصْدُرُ عَنِ

الأمانَة العامّة للعتبة الحسينيّة المقدّسة
مؤسّسة علوم نهج البلاغة

مُجازَةٌ من وِزارَةِ التَّعْليمِ العالي والبَحْثِ العِلْميّ
مُعْتَمَدةٌ لأغراضِ التَّرْقِيَةِ العِلْمِيّة

السنة الخامسة- العدد العاشر

شوال ١٤٤١هـ- حزيران ٢٠٢٠م

الاستراتيجية الإدارية الشاملة

عند الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)

Imam ali's (pbuh) Ibn Abi Talib Comprehensive Management Strategy.

أ. م. د. أحمد عدنان الميالي
كلية العلوم السياسية
جامعة بغداد

Asst. Prof. Dr. Ahmed adnan aziz
Faculty of political science
Baghdad university.

ملخص البحث

تتلخص فكرة البحث حول إبراز الاستراتيجيات والسياسات الإصلاحية الشاملة التي اتبعها الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في مجال الإدارة؛ إذ عمل على مبارزة الفساد الإداري وتطبيق العدل في التعامل مع الرعية، والممازجة بين الحزم واللين والحث على التنظيم والانضباط الإداري، وتشكيل جهاز إداري فاعل ومنظم، ووضع معايير صارمة في اختيار الولاة والحكام على الولايات والأقاليم، وعمل كذلك على تكريس منهج المتابعة والمراقبة لأدائهم ومحاسبتهم، وكذلك عمل على تأمين متطلباتهم الاقتصادية منعاً لوقوعهم في الرشوة، وركز أيضاً على أهمية احترام الحقوق المتبادلة بين الحكام والرعية بشكل متقابل؛ فتأخذ الحقوق وتؤدَّى الواجبات.

هذه الاستراتيجيات التي اتبعها الإمام علي (عليه السلام) عُدَّت من أصول الاصلاحات الادارية وأُسسها التي اعتمدت عليها النظريات المعاصرة في مجال علم الإدارة والقيادة الجيدة، التي تؤكد أنَّ هدف السلطة الأصيل هو أن تكون وسيلة إلى إحقاق الحق وخدمة الخلق . لا مقاماً دنيوياً يشبع غريزة حُبِّ الجاه والتسلط عند الإنسان.

Abstract

The idea is to highlight strategies and comprehensive reform policies which were pursued by Imam Ali Ibn Abi Talib (pbuh) in management. He worked on fight against administrative corruption, administration in dealing with people, combine firmness with lenience, encourage organization and administrative discipline, establish organized and effective administrative apparatus, set strict standards to select walis and governors on stats and regions and he also worked on devote the follow-up monitoring of their performance and held accountable also he focused on the importance of respect for mutual rights between governor and people to lake rights and perform duties.

These strategies which were pursued by Imam Ali (pbuh) considered as the baisi for administrative reforms which are contemporary theories in management science and good leader ship. It emphasizes the goal of the authorities is to do right and serve the people not a worldly. Satisfy human's love of authoritarianism.

المقدمة

تنتهي عملية تفحص النصوص الإسلامية في مضمار القواعد التي تنهض عليها مرتكزات النظام الإسلامي، إلى أن الإسلام هو دين الحكومة القائمة على العدل، وإلى أن المنطلقات السياسية للحكم الإسلامي هي أصول هذا النوع من الحكم والإدارة، ومن ثم فان المبادئ السياسية لحكم الإمام علي (عليه السلام) هي ليست شيئاً غير مرتكزات الإدارة الإسلامية نفسها لأن الإمام علي (عليه السلام) طبق معايير الشريعة الإسلامية في حياته وفي فترة حكمه السياسية على هذا الأساس وهذه المرتكزات.

هدف وأهمية الدراسة: يهدف البحث إلى إبراز الاستراتيجية الإدارية الشاملة عند الإمام علي (عليه السلام) بعد استلامه للسلطة وإبراز مجمل الإصلاحات التي عمل على إرسائها وتأصيلها في هذا الإطار، خاصة أن الأمة الإسلامية تمر بمنعطف حضاري خطير، وتحديات تواجه الأُمة الإسلامية وعلى شتى الأصعدة، الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية لها إفرازاتها السلبية، وهذه إنما جاءت عن طريق الممارسة السلبية للسلطة السياسية، والابتعاد عن السير على نور الكتاب وسيرة النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) ومن أتى من بعده بإحسان، ولهذا تبرز أهمية البحث عبر إبراز التجربة الإدارية في مدة حكم الإمام علي (عليه السلام)، بما جسده عملياً ومقالةً وأوصى به، كواحدة من أهم الحلول والعلاجات للشروخ والمنعطفات والأزمات التي تعيشها الأمة الإسلامية الآن.

مشكلة البحث: تتمحور مشكلة البحث حول كيفية مقاربة وربط الإصلاحات التي كرسها الإمام علي (عليه السلام) في إطار السياسات والمبادئ الإدارية من سيرته ومقولاته

وممارساته، مع أهم التأصيلات النظرية والعملية في الإصلاح الإداري لنظريات الإدارة والقيادة السليمة في الفكر الإنساني المعاصر، خاصة أن هذه النظريات وروادها ومدارسها معظمها لم تعترف أو تشير باعتمادها على أسبقية سياسة الإمام علي (عليه السلام) الإدارية.

أما فرضية البحث فتنطلق من: (أن الإمام عليًّا (عليه السلام) عَدَّ مبارزة الفساد الإداري أمرًا لا مفر منه ولا يمكن تطبيق الأحكام الإسلامية وتطبيق منهج العدل واحترام الحقوق في السياق السياسي والاجتماعي من دون اعتماد استراتيجية إدارية عادلة شاملة).

منهجية البحث: سنعتمد لإثبات فرضية البحث المدخل التاريخي والمنهج التحليلي مع الاستعانة بالمنهج المقارن.

هيكلية البحث: سنقسم البحث على محاور رئيسة عدة: الأول: أصول السياسة الإدارية عند الإمام علي (عليه السلام)، والثاني: احترام الحقوق المتبادلة بين الحاكم والرعية، والثالث: إقامة منهج العدل. لتغطية متطلبات البحث بشكلٍ وافٍ.

استهلال تأسيسي

عانت أنظمة الحكم وتعاني من أمور قد تؤدي إلى هلاكها، في مقدمتها توسيد الأمر لمن ليس له. فلابد للنظام السياسي الذي يرجو سيادة العدل السياسي، طرح نظرية الرجل المناسب في المكان المناسب. فالعدالة السياسية لا تقوم لمجرد معرفة الأُسس والقواعد التي تقوم عليها. فالعبرة في التنفيذ، صحيح أن التطبيق يبدأ من الحاكم السياسي، لكنه لا يكتمل إلا عند الولاة والعمال وبقية أركان النظام الإداري للدولة.

لذلك باشر الإمام (عليه السلام) في سياسته الإدارية بعمليتين:

أولاً: بعزل بعض من ولاة عثمان بن عفان على الأمصار، هؤلاء الولاة الذين كانوا من الأسباب المهمة في الثورة عليه -عثمان-، لظلمهم وبغيهم وعدم درايتهم بالسياسة وأحوال الحكم الإسلامي.

ثانياً: إسناد ولايتها إلى رجال من أهل الدين والعفة والحزم ممن تتوافر في شخصيتهم موازين الإسلام[1].

فقال (عليه السلام): «وَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّهُ لاَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْوَالِي عَلَى الْفُرُوجِ وَالدِّمَاءِ وَالْمَغَانِمِ وَالْأَحْكَامِ وَإِمَامَةِ الْمُسْلِمِينَ، الْبَخِيلُ، فَتَكُونَ فِي أَمْوَالِهِمْ نَهْمَتُهُ، وَلاَ الْجَاهِلُ فَيُضِلَّهُمْ بِجَهْلِ، وَلاَ الْجَافِي فَيَقْطَعَهُمْ بِجَفَائِهِ، وَلاَ الْحَائِفُ لِلدُّوَلِ فَيَتَّخِذَ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ، وَلاَ الْمُرْتَشِي فِي الْحُكْمِ، فَيَذْهَبَ بِالْحُقُوقِ وَيَقِفَ بِهَا دُونَ الْمَقَاطِعِ، وَلاَ الْمُعَطِّلُ لِلسُّنَّةِ فَيُهْلِكَ الْأُمَّةَ»[2].

المحور الأول: أصول السياسة الإدارية عند الإمام (عليه السلام):

حث الإمام علي (عليه السلام) على التنظيم والانضباط الإداري من قبل العاملين. فقد قال (عليه السلام) للأشتر (رضي الله عنه): «وَأَمْضِ لِكُلِّ يَوْمٍ عَمَلَهُ؛ فَإِنَّ لِكُلِّ يَوْمٍ مَا فِيهِ.. وَإِيَّاكَ وَالْعَجَلَةَ بِالْأُمُورِ قَبْلَ أَوَانِهَا، أَوِ التَّسَقُّطَ فِيهَا عِنْدَ إِمْكَانِهَا، أَوِ اللَّجَاجَةَ فِيهَا إِذَا تَنَكَّرَتْ، أَوِ الْوَهْنَ عَنْهَا إِذَا اسْتَوْضَحَتْ. فَضَعْ كُلَّ أَمْرٍ مَوْضِعَهُ، وَأَوْقِعْ كُلَّ أَمْرٍ مَوْقِعَهُ»[3]. وفي كتابه إلى أمراء الخراج: «إِيّاكُم وتَأخيرَ العَمَلِ ودَفعَ الخَيرِ؛ فَإِنَّ في ذلِكَ النَّدَمَ»[4]. وفي وصيته (عليه السلام) للحسن والحسين (عليهما السلام) لما ضربه ابن ملجم: «أُوصِيكُمَا وَجَمِيعَ وَلَدِي بِتَقْوَى اللَّهِ وَنَظْمِ أَمْرِكُمْ»[5]. كان (عليه السلام) ميالاً إلى خاصية الانضباط الإداري في الشؤون الفردية والاجتماعية، بالأخص الأُمور ذات الصلة بالحكم. ففي فلسفة الإمام (عليه السلام)، كانت واحدة من حكم القرآن،

إيجاد النظم في المجتمع، حيث كان (عليه السلام) يحث العاملين معه على الدوام أن لا يغفلوا عن خاصية الانضباط الإداري في ممارسة العمل، وأن يبذلوا جهدهم لانجاز كل واجب في وقته المحدد. وهذه تعد من التأصيلات الأولى التي اعتمدت عليها النظريات المعاصرة في نمط القيادة القائم على المهمات التي تركز على الالتزام بالضوابط والتعليمات التي تنظم الشؤون المهمة.

من أصول السياسة الإدارية عند الإمام (عليه السلام)، هي اختيار الأكفاء للإضطلاع بمسؤولية العمل الإداري. ففي رؤية الإمام (عليه السلام) ينبغي اختيار العاملين في النظام الإسلامي على أساس الجدارة، لا على أساس المحسوبية والمنسوبية. وفي هذا السياق ينبغي أن يراعى في عملية الاختيار، ما يحظى به هؤلاء من تأهيل أخلاقي وأصالة عائلية ومايتحلون به من كفاءه وتخصص. فيقول (عليه السلام) في عهده للأشتر (رحمه الله): «..فَوَلِّ مِنْ جُنُودِكَ أَنْصَحَهُمْ فِي نَفْسِكَ لله وَلِرَسُولِهِ وَلِإِمَامِكَ، وَأَنْقَاهُمْ جَيْبًا، وَأَفْضَلَهُمْ حِلْمًا، مِّمَّنْ يُبْطِئُ عَنِ الْغَضَبِ وَيَسْتَرِيحُ إِلَى الْعُذْرِ وَيَرْأَفُ بِالضُّعَفَاءِ وَيَنْبُو* عَلَى الْأَقْوِيَاءِ، وَمِمَّنْ لَا يُثِيرُهُ الْعُنْفُ وَلَا يَقْعُدُ بِهِ الضَّعْفُ، ثُمَّ الْصَقْ بِذَوِي الْمُرُوءَاتِ وَالْأَحْسَابِ، وَأَهْلِ الْبُيُوتَاتِ الصَّالِحَةِ وَالسَّوَابِقِ الْحُسَنَةِ...»[٦]. في نظر الإمام (عليه السلام) لا يجوز للولاة في النظام السياسي التابع لحكومته، أن يوزعوا المناصب على أساس الصلات العائلية والعلاقات السياسية. ولا يحق أن يلي أمور الناس المحروم من الأصالة العائلية، ولا تناط المسؤولية بسيء الأخلاق، أو أن يتعهد بشؤون المجتمع لمن يفتقر إلى الكفاءة والتخصص ويفتقد للحيوية اللازمة لأنهم سينزلقون إلى

خيانة عملهم الإداري، فالخائن لا وجود له في حكومة الإمام (عليه السلام)، قال (عليه السلام): «إِنَّ اَلْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ قَدْ كَانَ أَشَارَ عَلَيَّ أَنْ أَسْتَعْمِلَ مُعَاوِيَةَ عَلَى اَلشَّامِ وَ أَنَا بِالْمَدِينَةِ، فَأَبَيْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَكُنِ اَللهُ لِيَرَانِي أَتَّخِذُ اَلْمُضِلِّينَ عَضُداً»[٧]. وقد أوصى (عليه السلام) ولاته وعماله بعدم الخيانة بحمل الأمانة لمناصبهم الإدارية، فقد كتب لرفاعة قاضيه على الأهواز: «اِعلَم يا رِفاعَةُ أَنَّ هذِهِ الإِمارَةَ أمانَةٌ؛ فَمَنْ جَعَلَها خِيانَةً فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، ومَنِ استَعمَلَ خائِنا فَإِنَّ مُحَمَّدا (صلى الله عليه وآله وسلم) بَريءٌ مِنهُ فِي الدُّنيا وَالآخِرَةِ»[٨]. لذلك كان (عليه السلام) يستبعد الخائنين والعجزة، فيقول: «مَنْ خانَهُ وَزيرُهُ فَسَدَ تَدْبيرُهُ»[٩]. وفي المجال نفسه يؤكد الإمام علي (عليه السلام) ذلك، بقوله: «آفَةُ الْأَعْمالِ عَجْزُ الْعُمّالِ»[١٠]. لا بل إن الإمام (عليه السلام) كان لا يولي من يكذب، لأن الكذب أداة أساسية لفساد النظام السياسي، فيقول: «كِذبُ السَّفيرِ يُوَلِّدُ الفَسادَ، وَيُفَوِّتُ المُرادَ، وَيُبْطِلُ الحَزْمَ وَيَنْقُضُ الْعَزْمَ»[١١]. وقد جاء في كتاب الاستيعاب لابن عبد البر، يوصف سياسة الإمام علي (عليه السلام) في تعيين كادره الإداري: «كان علي [عليه السلام].. لا يخص بالولايات إلا أهل الديانات والأمانات، وإذا بلغه عن أحدهم خيانة، كتب إليه: قد جاءتكم موعظة من ربكم، فأوفوا الكيل والميزان بالقسط، ولا تبخسوا الناس أشياءهم.. إذا أتاك كتابي هذا فاحتفظ بما في يديك من أعمالنا، حتى نبعث إليك من يستلمه منك..»[١٢].

وفي هذه الفقرة تلتقي توصيات وممارسات الإمام مع النظريات الإدارية القائمة على أساس مبدأ اختيار القادة على أساس الكفاءة والأمانة في العمل وهذا يقترب كثيرا مع نظرية القيادة الأصيلة التي تقوم

على الوعي الذاتي للقائد ومايتمتع به من سلوكيات أخلاقية داخلية شفافة في التعامل وانتهاج اسلوب المعالجة المتوازنة للمعلومات المتاحة.

ومن أصول السياسة الإدارية عند الإمام (عليه السلام) هو تأمين الاحتياجات الاقتصادية للعاملين، فالإمام يعتقد أن من لوازم الحؤول دون الفساد الإداري، أن يتمتع العاملون في النطاق الحكومي والوظائف العامة بحدٍ كافٍ من الحقوق المالية، تؤمن لهم الحياة الكريمة، لكي تتوافر الأرضية المناسبة لإصلاح هؤلاء، ولا يطمعوا بالمال العام، ومن ثم تنتفي في حياتهم دوافع الاتجاه صوب الفساد والخيانة. فقد قال للأشتر: «**ثُمَّ أَسْبِغْ عَلَيْهِمُ الْأَرْزَاقَ، فَإِنَّ ذَلِكَ قُوَّةٌ لَهُمْ عَلَى اسْتِصْلَاحِ أَنْفُسِهِمْ وَغِنًى لَهُمْ عَنْ تَنَاوُلِ مَا تَحْتَ أَيْدِيهِمْ وَحُجَّةٌ عَلَيْهِمْ، إِنْ خَالَفُوا أَمْرَكَ أَوْ ثَلَمُوا أَمَانَتَكَ**»[١٣].

وتلتقي هذه الإشارات والتوصيات للإمام مع نظريات الإدارة المعاصرة الداعية إلى اتباع أسس القيادة الأخلاقية والفاضلة والمستقيمة والابتعاد عن سلوكيات القيادة الاستبدادية والدكتاتورية التي تقوم على أساس ظلم الرعية وتحقيق المصالح الشخصية للقائد.

ومن أصول سياسة الإمام (عليه السلام) الإدارية، هو تأسيس جهاز رقابة على العاملين والولاة. حيث نهى الإمام (عليه السلام) بشدة عن ممارسة التجسس والتدخل في الأُمور الشخصية للمجتمع أثناء عهده السياسي، بيد أنه مع ذلك كان يرى من الضروري فرض رقابة على العاملين في النظام الإسلامي وممارسة ذلك عبر جهاز رقابي خاص، وعبر موظفين سريين (عيون)، لئلا يتوانى هؤلاء في أداء وظائفهم، أو يتعدوا على حقوق الناس بالإتكاء على ما لديهم من

سلطة. ويستدل ذلك من كتاب الإمام علي (عليه السلام) إلى كعب بن مالك في هذا المجال: « أمّا بَعدُ؛ فَاستَخلِف عَلى عَمَلِك وَاخرُج في طائِفَةٍ مِن أصحابِكَ حَتّى تَمُرَّ بِأَرضِ كورَةِ السَّوادِ* فَتَسأَلَ عَن عُمّالي، وتَنظُرَ في سيرَتِهِم فيما بَينَ دِجلَةَ وَالعُذَيبِ**، ثُمَّ ارجع إلى البِهقُباذات*** فَتَولَّ مَعونَتَها، اعمَل بِطاعَةِ الله فيما وَلّاكَ مِنها، واعلم إن كل عمل بني آدم محفوظ عليه مجزي به، فاصنع خيرًا، صنع الله بنا وبك خيرًا، واعلمني الصدق فيما صنعت. والسلام»[١٤].

إن عهود الإمام (عليه السلام) واللوائح التي أصدرها بخصوص المراقبة الدقيقة للولاة وما بعث به من رسائل للولاة، كلها تؤيد تأسيس الإمام لجهاز رقابي مقتدر، كان ينهض بمهمة مراقبة العاملين معه. ولا تقف مهمة الإمام (عليه السلام) عند المراقبة بل يتعداها إلى اتخاذ الموقف الحازم من العمال الذين لا يؤدون أمانة أعمالهم ويعاقب الخائن منهم. فيقول (عليه السلام) للأشعث بن قيس: «أدِّ وإلّا ضَرَبتُكَ بِالسَّيفِ. فَأَدّى ما كانَ عَلَيهِ، فَقالَ لَهُ: مَن كانَ عَلَيكَ لَو كُنّا ضَرَبناكَ بِعَرضِ السَّيفِ؟ فَقالَ: إنَّكَ مِمَّن إذا قالَ فَعَلَ»[١٥]. وأيضاً من كتابه (عليه السلام) إلى زياد بن ابيه: «إنّي أُقسِمُ بِاللّهِ قَسَما صادِقا، لَئِن بَلَغَني أنَّكَ خُنتَ مِن فَيءِ المُسلِمينَ شَيئا صَغيرا أو كَبيرا، لَأَشُدَّنَّ عَلَيكَ شِدَّةً تَدَعُكَ قَليلَ الوَفرِ، ثَقيلَ الظَّهرِ ضَئيلَ الأَمرِ. وَالسَّلامُ»[١٦]. وأيضاً كتابه إلى ابن عباس عامله على البصرة: «أمّا بَعدُ، فَقَد بَلَغَني عَنكَ أمرٌ إن كُنتَ فَعَلتَهُ، فَقَد أسخَطتَ رَبَّكَ وأخزَيتَ أمانَتَكَ، وعَصَيتَ إمامَكَ، وخُنتَ المُسلِمينَ. بَلَغَني أنَّكَ جَرَّدتَ الأَرضَ وأكَلتَ ما تَحتَ يَدَيكَ. فَارفَع إلَيَّ حِسابَكَ، وَاعلَم أنَّ حِسابَ الله أشَدُّ مِن حِسابِ النّاسِ.

وَالسَّلامُ»[١٧]. ويقول (عليه السلام) في عقوبة العمال الخائنين للأشتر: «فَإِن أَحَدٌ مِنهُم بَسَطَ يَدَهُ إلى خِيانَةٍ اجتَمَعَت بِها أخبارُ عُيونِكَ؛ اكتَفَيتَ بِذلِكَ شاهِدًا، فَبَسَطتَ عَلَيهِ العُقوبَةَ في بَدَنِهِ، وأخَذتَهُ بِما أصابَ مِن عَمَلِهِ، ثُمَّ نَصَبتَهُ بِمَقامِ المَذَلَّةِ فَوَسَمتَهُ بِالخِيانَةِ وقَلَّدتَهُ عارَ التُّهَمَةِ»[١٨].

وهنا تأصيل للنظريات الداعية إلى أهمية تأسيس النظام الرقابي على مستوى الدولة وتفعيل آليات الرقابة الذاتية ورقابة الضمير بالنسبة لجميع أفراد المجتمع.

من مبادئ السياسة الإدارية عند الإمام (عليه السلام)، هو اتباع سياسة الحزم المصحوب باللين. إذ يسير النظام السياسي العلوي في التعاطي مع العاملين والولاة في النطاق الحكومي، على منهج يجمع بين الحزم واللين. فمن وجهة نظر الإمام (عليه السلام)، تعد القسوة المطلقة آفة تهدد النسق الإداري، وفي الوقت ذاته يلحق اللين اللامحدود أضراراً بإدارة المجتمع. فيقول (عليه السلام) في كتابه لعماله: «..فَالْبَسْ لَهُمْ جِلْبَابًا مِنَ اللِّينِ، تَشُوبُهُ بِطَرَفٍ مِنَ الشِّدَّةِ، وداوِل لَهُم بَينَ القَسوَةِ وَالرَّأفَةِ، وَامزُج لَهُم بَينَ التَّقريبِ وَالإدناءِ وَالإبعادِ وَالإقصاءِ. إن شاءَ الله»[١٩]. وفي المقام نفسه يقول (نفسه) لأحد عماله: «..فَاسْتَعِنْ بِاللهِ عَلَى مَا أَهَمَّكَ، وَاخْلِطِ الشِّدَّةَ بِضِغْثٍ مِنَ اللِّينِ وَارْفُقْ مَا كَانَ الرِّفْقُ أَرْفَقَ، وَاعْتَزِمْ بِالشِّدَّةِ، حِينَ لَا تُغْنِي عَنْكَ إِلَّا الشِّدَّةُ..»[٢٠].

وهذه التأصيلات غذت مبادئ الإدارة المتعلقة بتفعيل أساليب العقاب تجاه المسيء والالتزام الصارم بالتعامل على وفق الضوابط والتشريعات وهو أقرب إلى أسلوب القيادة البيروقراطية التي تستند إلى الشدة والحزم والالتزام بالضوابط في التعامل مع الآخرين.

إن أساس العدالة في المجال السياسي يرتبط بتكوين جهاز إداري فاعل، وقد أولى الإمام (عليه السلام) إلى الجانب الاداري أهمية فائقة، وكان يعد الولاية أو المصر الذي يفتقد إلى والي وجهاز إداري كفوء، هو من أسوأ الأمصار، كذلك إن من الأدلة التي دفعت الإمام علي (عليه السلام) إلى قبول الحكم، هي إيجاد الإصلاحات الإدارية.

إن الإمام علي (عليه السلام) يحمل العامل والوالي، هَم العدالة السياسية الإسلامية في جميع سلوكه، ويرى أن من أوكل الأمانة أليهم من الولاة، فهم مسؤولون أمام الخليفة ومن ثم أمام الله عن سيرتهم، وطالما أن الولايةأمانة في عنق الوالي، وجب أن يحافظ عليها، فلا يترك أحداً يدفعه إلى الإساءة إليها.

وقد انعكست السياسة الإدارية في مدة تسنم الأمام علي (عليه السلام) للسلطة بالاجمال على إبراز مسألتين أساستين ترتبط بالمنهج الإداري وكانت نتاجا لهذه السياسة، وهما: احترام الحقوق المتبادلة بين الحاكم والرعية، ومن ثم تركيز النتيجة عن ذلك وهوترسيخ منهج العدل السياسي في جهاز الخلافة الإسلامية.

المحور الثاني: احترام الحقوق المتبادلة بين الحاكم والرعية

في منطق الإمام علي (عليه السلام)، لا يمكن بقاء الدول في المجتمعات إلا إذا احترم النظام الحاكم حقوق الأمة، أو في الطرف الآخر أبدت الأمة احترامها لحقوق النظام الحاكم عليه، وإلا فمن دون رعاية الحقوق المتبادلة بين الدولة والرعية لا يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية. وطبيعي أن رعاية هذا الأمر هي عملية شاقة، ففي دائرة الكلام، يحترم الجميع الحق، ولكن في دائرة العمل، يتضائل أهل الحق وينحسر عددهم. وبتعبير جميل

للإمام (عليه السلام) أن الحق هو أوسع الأشياء في التواصف وأضيقها في التناصف. لهذا كله لم تتخطَ العدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان على مر التاريخ كله تخوم الشعار، بل تحول الشعار إلى أداة لابتزاز حقوق الناس والاعتداء عليها أكثر.

سنحت على مدى التاريخ الإسلامي بعد عهد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، فرصة استثنائية واحدة لجهة استقرار العدل، وتمثلت في العهد القصير الذي أمضاه الإمام علي (عليه السلام) في الحكم، بيد أن الأُمة لم تغتنم هذه الفرصة، بل وقع الظلم على حكم الإمام (عليه السلام) من قبل الرعية ذاتها حتى قال: «**إِنْ كَانَتِ الرَّعَايَا قَبْلِي لَتَشْكُو حَيْفَ رُعَاتِهَا، فَإِنِّي الْيَوْمَ لَأَشْكُو حَيْفَ رَعِيَّتِي**»[٢١] و: «**أصبَحَتِ الأُمَمُ تَخافُ ظُلْمَ رُعاتِها، وأصبَحتُ أخافُ ظُلْمَ رَعِيَّتي**»[٢٢].

يقول حسين علي المنتظري: رغم كل الالتزامات التي منحها الإمام (عليه السلام) للشعب وهو في موقع السلطة السياسية، كان لزاماً على حكومته أن تمضي قدماً بتعهداتها للأُمة. فإن الدولة تأسست ليس لأعمال السلطة والقدرة على الرعية والاستبداد عليهم من قبل النظام السياسي الحاكم بما شاء وأراد، بل لإدارة أمورهم بالقسط والعدل على طبق موازين الشرع ومصالح الأُمة. فالغرض من الدولة والحكومة هو إصلاح الأُمة وإعطاء حقوقها، وإنها من واجبات الحاكم، بما أنه هو الحافظ للدولة والضامن لقدرتها على التنفيذ بما يقوي الأُمة ودفاعها، فلا محالة وجود الارتباط التام بين الحكومة والأُمة والتعرف على حاجات الطرفين وتوقعاتهما بأداء الحقوق بين الحاكم والمحكوم، وافتراض عدم التقصير بأداء هذه الحقوق تحقيقاً للعدل الاجتماعي،

فوظائف الحاكم السياسي من جهة منح الحقوق لرعيته تتجسد بإقامة الحق ودفع الباطل، كما كان (عليه السلام) يقول، حيث أن إقامة الحق ودفع الباطل، هما أساس الملك وبدونهما لا حاجة للسلطة، لأنها تكون من دون أي سمة تقدير بالنسبة له، وإن المسلمين ولاسيما أهل العلم والمعرفة الواقفين على مذاق الشرع هم من تقع عليهم مسؤولية تقويم الحاكم وحثه على العدالة الاجتماعية، ولا يجوز لهم السكوت في قبال التفاوت الطبقي الفاحش وغصب الحقوق العامة من قبل الإمام أو الحاكم لحقوق الضعفاء[٢٣]. ويقول (عليه السلام) في واجبات الحاكم تجاه رعيته من ناحية الحقوق: «**إِنَّهُ لَيسَ عَلَى الإِمَامَ إِلَّا مَا حُمِّلَ مِنْ أَمْرِ رَبِّهِ، اَلْإِبْلاَغُ فِي الْمَوْعِظَةِ وَالاجْتِهَادُ فِي النَّصِيحَةِ وَالإِحْيَاءُ لِلسُّنَّةِ وَإِقَامَةُ الْحُدُودِ عَلَى مُسْتَحِقِّيهَا وَإِصْدَارُ السُّهْمَانِ عَلَى أَهْلِهَا**»[٢٤]. وفي قوله لعثمان بن عفان حدد له واجبات الخليفة التي لابد أن يلتزم بها: «**فَاعْلَمْ أَنَّ أَفْضَلَ عِبَادِ اللهِ عِنْدَ اللهِ إِمَامٌ عَادِلٌ هُدِيَ وَهَدَى فَأَقَامَ سُنَّةً مَعْلُومَةً وَأَمَاتَ بِدْعَةً مَجْهُولَةً**»[٢٥]، و: «**عَلَى الإِمَامِ أَنْ يُعَلِّمَ أَهْلَ وِلايَتِهِ حُدُودَ الإِسْلامِ وَالإِيمانِ**»[٢٦]. فهذه الكلمات لا تحتاج إلى تفسير وكلها تبين وظائف الحاكم تجاه الرعية. ويرسم (عليه السلام) هذه المسؤولية الإلزامية للحاكم بشكل أعمق، فيقول: «**لاَبُدَّ لِلأُمَّةِ مِنْ إِمامٍ يقوم بِأَمْرِهِمْ، فَيَأْمُرُهُمْ وَيَنْهاهُمْ وَيُقيمُ فيهِمُ الحُدودَ وَيُجاهِدُ الْعَدُوَّ وَيُقَسِمُ الْغَنائِمَ وَيُفْرِضُ الْفَرائِضَ وَيُعَرِّفُهُمْ أبوابَ ما فيهِ صلاحُهُمْ وَيُحَذِّرُهُمْ ما فيهِ مَضارُّهُمْ. إِذْ كانَ الأَمْرُ وَالنَّهْيُ أَحَدَ أَسْبابِ بِقاءِ الْخَلْقِ، وَإِلّا سَقَطَتِ الرَّغْبَةُ وَالرَّهْبَةُ وَلَمْ يُرْتَدَعْ وَلَفَسَدِ التَّدْبيرُ وَكانَ ذلِكَ سَبَبًا لِهَلاكِ الْعِبادِ..**»[٢٧].

ويوضح (عليه السلام) ضرورة وجود الحاكم السياسي، لكنه يقرن هذه الضرورة بإقامة الحقوق الواجبة عليه وأدائها والالتزام بضمان تحقيقها. وأول منطلقات أداء الحقوق هو العدل والحكم بما أنزل الله تعالى، يقول (عليه السلام): «**حَقٌّ على الإمامِ أنْ يَحْكُمَ بما أنْزَلَ اللهُ، وأن يعدل في الرعية، فإذا فعل ذلك فحق عليهم أن يسمعوا وأن يطيعوا وأن يجيبوا إذا دعوا، وأيما إمام لم يحكم بما أنزل الله فلا طاعة له**»[٢٨]. ويضع (عليه السلام) أداء الحاكم حقوق الرعية مقابل إطاعة الرعية للحاكم بأداء ما عليها من حقوق. ويؤكد (عليه السلام) على التقابل في الحقوق بضرورة الالتزام بأدائها من قبل الطرفين، فيقول: «**أَمَّا بَعْدُ فَقَدْ جَعَلَ اللهُ سُبْحَانَهُ لِي عَلَيْكُمْ حَقّاً بِوِلَايَةِ أَمْرِكُمْ وَلَكُمْ عَلَيَّ مِثْلُ الَّذِي لِي عَلَيْكُمْ، فَالْحَقُّ أَوْسَعُ الأَشْيَاءِ فِي التَّوَاصُفِ، وَأَضْيَقُهَا فِي التَّنَاصُفِ، لَا يَجْرِي لأَحَدٍ إِلَّا جَرَى عَلَيْهِ، وَلَا يَجْرِي عَلَيْهِ إِلَّا جَرَى لَهُ... وَأَعْظَمُ مَا افْتَرَضَ اللهُ سُبْحَانَهُ مِنْ تِلْكَ الْحُقُوقِ حَقُّ الْوَالِي عَلَى الرَّعِيَّةِ، وَحَقُّ الرَّعِيَّةِ عَلَى الْوَالِي، فَرِيضَةً فَرَضَهَا اللهُ سُبْحَانَهُ لِكُلّ عَلَى كُلّ، فَجَعَلَهَا نِظَامًا لِأُلْفَتِهِمْ وَعِزًّا لِدِينِهِمْ...**»[٢٩]. وهنا يضع (عليه السلام) هذا التقابل بالحقوق بين الحاكم والمحكوم موضع الواجب التشريعي بأنه شرع الله وضعه للبشر ليكون نظاماً وعزة لحياتهم. حيث يجعل علي بن الحسين (عليهما السلام) حق الرعية على الحاكم ثابتاً مطلقاً سواء أقامت الرعية بما عليها من حق الحاكم أو لم تقم. أما حق الحاكم على رعيته فمقيد بصلاح الراعي بما عليه من حق فإن أهمل فلا تجب طاعته، بل يجوز خلعه وعزله[٣٠]. وبهذا التقابل يعم العدل وتسعد الرعية وتبقى لا تزول، يقول (عليه السلام): «**فَإِذَا أَدَّتِ الرَّعِيَّةُ إِلَى الْوَالِي حَقَّهُ، وَأَدَّى**

الْوَالِي إِلَيْهَا حَقَّهَا عَزَّ الْحَقُّ بَيْنَهُمْ وَقَامَتْ مَنَاهِجُ الدِّينِ وَاعْتَدَلَتْ مَعَالِمُ الْعَدْلِ وَجَرَى عَلَى أَذْلاَلِهَا السُّنَنُ فَصَلَحَ بِذلِكَ الزَّمَانُ وَطُمِعَ فِي بَقَاءِ الدَّوْلَةِ وَيَئِسَتْ مَطَامِعُ الأَعْدَاءِ»[٣١].

ويقول علي صلاح؛ إن من واجبات الحاكم، المبادرة السريعة من قبله نحو تحقيق حاجات الناس، ومراقبة الوزراء والولاة الذين يتثاقلون عن تأدية واجباتهم تجاه الشعب، ويطلبون المنفعة والارباح ويماطلون في قضاء الأعمال من جهة، ومن جهة أخرى عدم الاعتماد عليهم كلياً في حل قضايا الشعب، وعلى الحاكم أن يضع له برنامجاً قائماً على رؤية سليمة وأن يتعهد بتنفيذ هذا البرنامج ما أمكنه عن طريق تأدية كل عمل في يومه ووقته المحدد له، وإذا التزم الحاكم بذلك، فإن النتائج ستكون في مصلحة النظام الاجتماعي، وأيضاً من حق الشعب على الحاكم عدم احتجاب الحاكم طويلاً عن رعيته، بل عليه أن يخرج لشعبه على فترات متقطعة، كما أن ذلك سيكون داعياً لجهله بأحوال شعبه[٣٢]. كما أن على الحاكم كما يقول علي صلاح: أن لا يبخل على شعبه بإعطاء حقوقه، بل يعمل ما في وسعه لتلبية حقوقهم، ويبذل في ذلك كل ما يملك من طاقات وقدرات، فيتعامل مع الشعب تعاملاً مناقبياً على أساس العطف من أجل إيجاد جو معنوي متلاحم وخلق الانسجام النفسي بين أبناء الشعب وبين الحاكم لذلك ينبغي الابتعاد كلياً عن التعامل بمنطلق استبدادي، بل يجب أن يحترم الحاكم مشاعر الآخرين وأحاسيسهم ويحاول جهد الأمكان، الابتعاد عن المواطن التي تؤدي إلى خدشها وإزعاجها، فالذي يريد أن يقود الناس لابد أن يتعامل مع المجتمع بهذا التعامل من حيث

لين الجانب وإعطاء الحقوق. ويعد (عليه السلام)، أن منصب الحاكم ووصوله للسلطة داخل النظام السياسي الإسلامي، ليست أداة استعلاء وتكبر على الناس، وإنما هو مركز خدمة وتحمل أعباء المسؤوليات العامة، وبما أن الحاكم يقود الشعب على أساس قيم الله تعالى ومن أجل مصلحتهم وسعادتهم، لذلك تحتم عليه أن يسير في سياسته على وفق الأوامر الإلهية؛ فلا يخالف شريعة الله بظلم أو جور؛ بحيث تكون كل قوانين النظام الحاكم نابعة من الإسلام الأصيل، لا إسلام الذات والأهواء، ويجب على الحاكم أن لايفكر أن واجبه هو السيطرة على السلطة وصنع القرار وإصداره وتمريره، وإنما عليه أن يراعي الوضع الذي يعيشه شعبه وأن يكون على بصيرة تامة من ناحية الظروف الطبيعية التي تمر بالشعب، وأن يقوم بالتنسيق بين الفكرة المطروحة والامكانيات الموجودة، ومن ثم الافادة من جميع الآراء لصنع القرار الأفضل، المتفاعل والمنسجم مع الوضع القائم في المجتمع[٣٣].

إن الإمام عليه أن لا يطمع بالخلافة ويسطو على السلطة، ولكن عليه تأدية حقوق الشعب، وإنصاف المظلومين وإصلاح البلاد، يقول (عليه السلام): «**اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنِ الَّذِي كَانَ مِنَّا مُنَافَسَةً فِي سُلْطَانٍ؛ وَلَا الْتِمَاسَ شَيْءٍ مِنْ فُضُولِ الْحُطَامِ، وَلَكِنْ لِنَرِدَ الْمَعَالِمَ مِنْ دِينِكَ، وَنُظْهِرَ الْإِصْلَاحَ فِي بِلَادِكَ، فَيَأْمَنَ الْمَظْلُومُونَ مِنْ عِبَادِكَ، وَتُقَامَ الْمُعَطَّلَةُ مِنْ حُدُودِكَ**»[٣٤].

والمتتبع لكلمات الإمام علي (عليه السلام) في خطبه وكتبه إلى عماله وولاته، يجد عنايته واهتمامه برد المظالم وإحقاق الحقوق من قبلهم، لأنهم بقدرتهم وقوتهم السياسية، يكونون أقدر

على ذلك من كل أحد. فالإمام علي (عليه السلام) بعد تصديه للخلافة، رد على المسلمين ما أقطعه عثمان بن عفان من أموالهم. فقد قام بمصادرة ما أقطعه من القطائع ووهبه من الأموال لغير المستحقين بشكل غير مشروع[٣٥]. وأكد (عليه السلام) في عهده للأشتر على ضرورة اهتمامه بالنظر في حاجات الرعية والتواضع لهم: «وَاجْعَلْ لِذَوِي الْحَاجَاتِ مِنْكَ قِسْماً تُفَرِّغُ لَهُمْ فِيهِ شَخْصَكَ، وَتَجْلِسُ لَهُمْ مَجْلِساً عَامّاً، فَتَتَوَاضَعُ فِيهِ لله الَّذِي خَلَقَكَ، وَتُقْعِدُ عَنْهُمْ جُنْدَكَ وَأَعْوَانَكَ مِنْ أَحْرَاسِكَ وَشُرَطِكَ حَتَّى يُكَلِّمَكَ مُتَكَلِّمُهُمْ غَيْرَ مُتَتَعْتِعٍ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يَقُولُ فِي غَيْرِ مَوْطِنٍ: لَنْ تُقَدَّسَ أُمَّةٌ لَا يُؤْخَذُ لِلضَّعِيفِ فِيهَا حَقُّهُ مِنَ الْقَوِيِّ غَيْرَ مُتَتَعْتِعٍ»[٣٦]، ويقول للأشتر أيضاً (عليه السلام): «ثُمَّ إِنَّ لِلْوَالِي خَاصَّةً وَبِطَانَةً فِيهِمُ اسْتِئْثَارٌ وَتَطَاوُلٌ وَقِلَّةُ إِنْصَافٍ فِي مُعَامَلَةٍ، فَاحْسِمْ مَادَّةَ أُولَئِكَ بِقَطْعِ أَسْبَابِ تِلْكَ الْأَحْوَالِ.. وَأَلْزِمِ الْحَقَّ مَنْ لَزِمَهُ مِنَ الْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ، وَكُنْ فِي ذَلِكَ صَابِراً مُحْتَسِباً وَاقِعاً ذَلِكَ مِنْ قَرَابَتِكَ وَخَاصَّتِكَ حَيْثُ وَقَعَ»[٣٧].

وقد ركز (عليه السلام) هنا على التواضع من الحاكم السياسي تجاه الرعية وعدم الغلظ وتصنع لغة الأمرة في حديثه مع الرعية وإبعاد حاشيته وحرسه الشخصي عند مقابلة شعبه وإنصاف الضعيف وأخذ الحق له من القوي. ويحسم (عليه السلام) مسؤولية الحاكم تجاه الأمة في موقع السلطة بأن السلطة وجدت في الإسلام، للمحافظة على الدين ثم تأتي وظيفة الجوانب الحقوقية والخُلقية من الحاكم تجاه الرعية، فيقول (عليه السلام): «مِن عَلاماتِ المَأمونِ عَلى دينِ اللهِ بَعدَ الإقرارِ وَالعَمَلِ الحَزمُ في أمرِهِ، وَالصِّدقُ في قَولِهِ، وَالعَدلُ في حُكمِهِ، وَالشَّفَقَةُ

عَلى رَعِيَّتِهِ، لا تُخرِجُهُ القُدرَةُ إلى خُرقٍ، ولَا اللّينُ إلى ضَعفٍ، ولا تَمنَعُهُ العِزَّةُ مِن كَرَمِ عَفوٍ، ولا يَدعوهُ العَفوُ إلى إضاعَةِ حَقٍّ، ولا يُدخِلُهُ الإعطاءُ في سَرَفٍ،ولا يَتَخَطّى بِهِ القَصدُ إلى بُخلٍ ولا تَأخُذُهُ نِعَمُ اللهِ بِبَطَرٍ»[٣٨].

يقول محمد باقر الحكيم في تبادل العلاقة الحقوقية بين القيادة والأُمة: في تمام مسؤوليات القيادة للأُمة. فعلى الرعية لزوم الطاعة. فالطاعة مرتبطة بتمام تنفيذ المسؤوليات الملقاة على القيادة السياسية، لأن هذه المسؤوليات تفرض ضرورة الطاعة، لأنها طاعة لله تعالى. وتُمكن القيادة من القيام بدورها في تزكية المجتمع وتعليمه. ومن تطبيقات الطاعة هي الولاء السياسي الذي يتمحور حول القيادة، وبدون الطاعة لا يصبح الولاء ذا مضمون حقيقي[٣٩]. وعندما بايع الناس الإمام علي (عليه السلام) قال: «أَيُّها النّاسُ بايَعْتُموني، على ما بُويِعَ علَيهِ مَن كانَ قَبلي، وانما الخيار قبل أن تقع البيعة فإذا وقعت فلا خيار، وانما على الإمام الاستقامة وعلى الرعية التسليم..»[٤٠]. وفي نفس المقام يقول(عليه السلام): «..وَلِي عَلَيكُمُ الطَّاعَةُ، وأن لا تَنكُصوا عَن دَعوَةٍ، وَلا تُفَرِّطوا في صَلاحٍ، وَأَن تَخوضوا الغَمَراتِ إلى الحَقِّ، فَإن أنتُم لَم تَستَقِيموا لي عَلَى ذلِكَ، لَم يَكُن أَهوَنَ عَلَيَّ مِمَّن اعوَجَّ مِنكُم ثُمَّ أُعظِمُ لَهُ العُقُوبَةَ، وَلا يَجِدُ عِندِي فِيها رُخصَةً، فَخُذوا هذَا مِن أُمَرائِكُم وَأعْطوهُم مِن أَنفُسِكُم مَا يُصلِحُ الله بِهِ أَمرَكُم»[٤١]، فالطاعة هي الحق الأساس المفترض وجوباً منحها للحاكم الملتزم بأداء حقوق الشعب وضرورة اتباع الحاكم وإطاعة أوامره وخوض الحروب معه ومحاربة الفتن والبدع، وعدم الانشقاق والتمرد عليه، وإلا تعرضوا للعقوبة، ويصبحون من الخارجين على

السلطة الشرعية.

لقد جسد الإمام (عليه السلام) العلاقة التقابلية بالالتزام بالحقوق من طرف الأُمة والحاكم بقوله (عليه السلام): «ثُمَّ جَعَلَ سُبْحَانَهُ مِنْ حُقُوقِهِ حُقُوقاً اِفْتَرَضَهَا لِبَعْضِ اَلنَّاسِ عَلَى بَعْضٍ فَجَعَلَهَا تَتَكَافَأُ فِي وُجُوهِهَا، وَ يُوجِبُ بَعْضُهَا بَعْضاً، وَ لاَ يُسْتَوْجَبُ بَعْضُهَا إِلَّا لِبَعْضٍ»[٤٢]. وبهذا التقابل في الحقوق والالتزام بأدائها من الحاكم والمحكوم، يحفظ العدل وتشاع العدالة الاجتماعية، التي هي المطلب الأساس في السياسة الإسلامية. وكان (عليه السلام) نموذجاً للحاكم العادل الصالح الذي ساوى بين الرعية وبين الحاكم والمحكوم[٤٣].

وعدم الالتزام بالحقوق وأدائها بين الحاكم والرعية، يعني أن تتعطل الحياة السياسية ويتعثر تطبيق الدين والشريعة ويعم الظلم، لذلك يقول (عليه السلام): «وَإِذَا غَلَبَتِ الرَّعِيَّةُ وَالِيَهَا، أَوْ أَجْحَفَ الْوَالِي بِرَعِيَّتِهِ، اخْتَلَفَتْ هُنَالِكَ الْكَلِمَةُ، وَظَهَرَتْ مَعَالِمُ الْجَوْرِ، وَكَثُرَ الِادْغَالُ فِي الدِّينِ، وَتُرِكَتْ مَحَاجُّ السُّنَنِ، وَعُطِّلَتِ الأَحْكَامُ، وَكَثُرَتْ عِلَلُ النُّفُوسِ..»[٤٤]. ويرى الإسلام أن حق القيادة السياسية للمجتمع في إطار تعاليمه لا يغاير حقوق الناس، بل هو رهين بأداء القائد حقوقهم، وهم مكفولون بطاعته ودعمه إذا روعيت حقوقهم في النظام الذي يقوده[٤٥].

إن من ضرورات الحكم الصالح، هو المشاركة الوجدانية بين الراعي والرعية. إذ بها يستطيع الحاكم أن يتعرف على آمال المحكومين وآلامهم ومطامحهم، وأن يعي حاجاتهم ومخاوفهم، فيعمل لخيرهم، ويصنع كل شيء مما يصلحهم موضعه ويشعرهم ذلك برعايته لهم وحياطته لأمورهم وعمله لصالحهم، فيدعمون حكمه بحبهم وإيثارهم له

ويؤازرونه في السراء والضراء على السواء[٤٦].

كل ما تقدم يتعلق بسبق ما مارسه الإمام علي (عليه السلام) للنظريات الحديثة الداعية إلى الآتي:

١. تطبيق نظرية العدالة الاجتماعية والتبادل الاجتماعي بين الإدارة والقيادة والتابعين إضافة إلى أنها قريبة جدا من مفاهيم القيادة التبادلية التي تستند إلى المبادلة المكافئة بين الجهد الذي يقدمه الفرد والمكافئات التي يحصل عليها.

٢. القيادة التحويلية التي تستند إلى دور القائد في تحويل نظرة الأفراد وتوجههم من الاهتمام المطلق بمصالح وحقوق الأفراد والسعي إلى خدمتهم قدر استطاعة القائد.

٣. نظرية تبادلية القائد- العضو، التي تركز على رسم جسور الثقة والود والعلاقة الإيجابية بين القائد والتابعين له في العمل.

٤. المبادئ المتعلقة بأهمية العلاقة الشورية والوجدانية بين القائد والأفراد وكيفية اهتمام القائد برأس المال النفسي الإيجابي وتهيئة المناخات النفسية الملائمة والأمان النفسي والرفاه المطلوب للحياة الحرة الكريمة.

من هنا نصل إلى أن صلاح الراعي ونجاحه مرتبطٌ باستقامة الرعية وهذا يرتبط بنجاح النظام السياسي، وعدم الالتزام بالحقوق المتبادلة بين القيادة والأُمة يهز العدالة السياسية للنظام الحاكم وسيواجه صعوبات عصية في نجاحه. وإن الإمام علي (عليه السلام) قد أوكل جميع حقوق الرعية، إلا أن الرعية قد تقاعست عن طاعة الإمام (عليه السلام) في أكثر من موطن، مما أثار الصعوبات أمام قيامه ببعض الإصلاحات الإضافية التي تحتاج إلى فترة طويلة في الحكم. ذلك لأن الشخصيات القيادية السياسية،

ليست مسؤولة عن السياسة والاقتصاد وغيرها فحسب، بل تقع على عاتقها مسؤوليات أكبر في مجالات الأخلاق والإيمان والعمل والتفوق ومكافحة المنكر وإشاعة ثقافة الخير وتكوين المجتمع الإسلامي الإيماني المتكامل، وهذا ما يميز النظام السياسي الإسلامي عن غيره.

المحور الثالث: إقامة منهج العدل

تعد العدالة المحور الأكثر بروزاً في منهج حكم الإمام علي (عليه السلام) وإدارته، وقد بلغ من اقتران اسم علي (عليه السلام) بالعدالة وامتزاجه بها، قدراً بحيث صار اسم علي (عليه السلام) عنوانًا للعدالة، وعنوان العدالة باعثاً للإيحاء باسم علي (عليه السلام)، ومعنى هذا التصاحب بين الاثنين أن الحكم الذي يمكنه الادعاء باقتفاء حكومة الإمام (عليه السلام) مثالاً له، هو الحكم الذي يحرص قادته على العدالة أكثر من أي شيء آخر.

يقول محمد الريشهري في عدالة الإمام (عليه السلام): بديهي لا يمكن الاقتداء بالعدالة والتعاطي معها عبر الشعار والأقوال وحسب، كما دأب على ذلك الجميع في العالم المعاصر عبر رفع هذا الشعار وتكراره، وإنما يحصل بترسيخ العدالة عبر السلوك والعمل.

إن الحكم الذي يسعى للاقتداء بمنهج حكم الإمام (عليه السلام)، هو ذلك الذي لا يضحي بالعدالة، فليس في نهج حكومة الإمام (عليه السلام) وإدارته، أعلى من مصلحة إقامة العدل، فإن بمقدور الحكم أن يعلن أن مثاله الأعلى الذي يحتذى به، هو علي (عليه السلام) إذا ما استطاع أن يحكم القلوب عبر تقديم العدالة على المصلحة، لا أن يحكم الأجساد ويقبض سيطرته عليها، عبر منهج ترجيح المصالح العابرة[٤٧].

لقد ركز (عليه السلام) على عدم تجاوز الفرد الحاكم في موقع السلطة على حقوق الآخرين، وضرورة مناصرته للضعفاء. فالعدل كما يقول مرتضى المطهري: كلمة يقصد بها كون الشيء موزوناً، فمثلاً إن أي مجتمع يريد لنفسه البقاء والاستقرار، فإنه لابد أن يكون متعادلاً، أي أن يكون كل شيء فيه موجوداً بالقدر اللازم، وليس بالقدر المتساوي. وكل مجتمع متعادل يحتاج إلى فعاليات متنوعة، منها اجتماعية، وسياسية، واقتصادية، وتربوية وقضائية وثقافية. ولابد من تقسيم هذه الفعاليات بين أفراد المجتمع واستعمال أفراد لها بالقدر الضروري، وهذه مسؤولية الحاكم السياسي الذي يبني نظامه السياسي على العدل، فالتعادل الاجتماعي يفرض على القيادة السياسية أن تأخذ بنظر الاعتبار تخصيص ميزان الاحتياجات، عبر ميزانية مناسبة، وتصرف فيها قوة لازمة. حيث يصل النظام السياسي إلى مسألة المصلحة العمومية، التي فيها بقاء الكل ودوامه الذي يؤدي الى الاهتمام بالأهداف الكُلية ويجعل من العدل أساساً للسلطة[٤٨].

ويقول محمد السند: إن غاية الحكومة في النظام السياسي، هو تحقيق الضرورات الأساسية، ثم الضرورات الكمالية اللاحقة المطلوبة لتأمين السعادتين الدنيوية والأخروية للبشر، وهنا ليس من دوران الأمر بين تلك الغايات الدينية التشريعية من الحدود الإلهية والحكومة الدنيوية بما هي، بل يجب ضمان الجانبين عن طريق النظام السياسي، فلذلك يجب إصلاح التدبير وإصلاح الأعراف والعادات بتوسط سلسلة من العوامل والمناشيء التي تُقوم الوئام والتناسب بين ضرورات العدل الاجتماعي المدني وبين غايات

التشريع الإلهي، وصولاً إلى تعميم العدل لجميع مكونات الاجتماع البشري بضروراته الأولية والكمالية وصولاً إلى غاية العدل، وبنظرة فاحصة تجد حكومة الإمام علي (عليه السلام) عملت بهذا التوفيق[٤٩].

لقد ذهب (عليه السلام) إلى تفعيل العدل في حكومته، وسعى لتثبيت دعائم العدالة عملياً. ففي كتابه للأشتر، يقول(عليه السلام): «فَقَد قَدِمَ عَلَيَّ رَسولُكَ. وذَكَرتَ ما رَأَيتَ وبَلَغَكَ عَن أهلِ البَصرَةِ بَعدَ انصِرافي، وسَأُخبِرُكَ عَنِ القَومِ: هُم بَينَ مُقيمٍ لِرَغبَةٍ يَرجوها، أو عُقوبَةٍ يَخشاها، فَأَرغِب راغِبَهُم بِالعَدلِ عَلَيهِ وَالإِنصافِ لَهُ والإِحسانِ إلَيهِ»[٥٠]. حيث وضح (عليه السلام) ضرورة التمسك بمنهج القسط والعدل حتى بعد الظفر والنصر على المجتمع، لذلك إمر بالإحسان إليهم وعدّ ذلك من أركان السلطة وضروراتها. وايضاً جاء بعهده (عليه السلام) للأشتر: «وَلْيَكُنْ أَحَبَّ الْأُمُورِ إِلَيْكَ أَوْسَطُهَا فِي الْحَقِّ وَأَعَمُّهَا فِي الْعَدْلِ وَأَجْمَعُهَا لِرِضَى الرَّعِيَّةِ... وَإِنَّ أَفْضَلَ قُرَّةِ عَيْنِ الْوُلَاةِ، اسْتِقَامَةُ الْعَدْلِ فِي الْبِلَادِ وَظُهُورُ مَوَدَّةِ الرَّعِيَّةِ»[٥١]، وهنا يربط (عليه السلام) بين بسط العدل في المجتمع باستقطاب الرضى الشعبي ويجعل من القاعدة الجماهيرية أكثر التصاقاً بحكامها، عن طريق الوسطية في التعامل السياسي والاجتماعي والديني. وكل ما يرتبط بالتعامل مع الرعية، فالوسطية أساس العدل.

ويصف لبيب بيضون نظرة الإمام (عليه السلام) وغايته من السلطة: إن الإمام (عليه السلام) يرفض السلطة بصفتها مقاماً دنيوياً يشبع غريزة حب الجاه والتسلط في الإنسان، وبصفتها هدفاً للحياة وعندئذ لا تساوي في نظره شيئاً. ولكنه يقدسها تقديساً عظيماً، إذا كانت تحقق هدفها الأصيل، هو

أن تكون وسيلة إلى إحقاق الحق وخدمة الخلق. ويعد (عليه السلام) أن إحقاق الحق وإقامة العدل، واجب إلهي فلا يصح أن يقف المسلم تجاه الظلم وقفة المتفرج، عندما يترك الناس العدل ويعملون بالظلم والتميز الطبقي. ووجد الإمام (عليه السلام) نفسه ملزماً على وفق هذا المبدأ، ليزيل مظاهر الجور والظلم من المجتمع ويعيد الحقوق إلى أهلها، فهذه غايته من السلطة، وليس المنصب والأمرة. فقد بَيَّنَ الإمام (عليه السلام)، أن الحاكم في موقع السلطة السياسية، ما هو في الواقع إلا حارس مؤتمن على حقوق الناس ومسؤول أمامهم، فالحاكم هو للرعية وليس الرعية للحاكم. إن العدل في نظر الإمام (عليه السلام) هو الأصل الذي يستطيع أن يحقق توازن المجتمع ويرضي جميع أفراده، أما الظلم والتمييز الطبقي، فهو لا يرضي حتى نفس الظالم، فكيف بالمظلومين والمحرومين، لذلك لم يهادن الإمام (عليه السلام) أحداً في الحق، ولم تأخذه في إقامة العدل لومة لائم، ومن ذلك أكد (عليه السلام)، أن في العدل سعة وأن في الجور ضيقاً، فالمؤمن يقنع بالعدل ولا يتجاوز حدوده فيعيش في استقرار وسعادة، أما المنحرف الذي يتجاوز حدود العدل، فليس أمامه حدود تحده فيعيش دائماً في ضيق وقلق ولا يبلغ حد الاستقرار والسعادة. لذلك يحث الإمام (عليه السلام) كل إنسان الالتزام اتجاهه بإعطاء حقه وهو بدوره أن يعطي غيره ما يستحقه كل حسب استعداده وعمله، لكي يصبح المجتمع كاملاً ومتوازناً، حيث إن العدالة قانون عام يدير جميع شؤون المجتمع، فهو سبيل يسلكه الجميع، لذلك كان (عليه السلام) يقدم العدالة كمبدأ اجتماعي[٥٢]. ومن مصاديق دعوة الإمام (عليه السلام) إلى العدل ما أورده إلى عماله وولاته وتشديده على التزام

بمبدأ العدل في معاملة الرعية. ففي كتابه لأحد ولاته: «أَمَّا بعدُ، فإنَّ الْوَالِيَ إِذَا اخْتَلَفَ هَوَاهُ مَنَعَهُ ذَلِك كَثِيرا مِنَ الْعَدْلِ، فَلْيَكُنْ أَمْرُ النَّاس عِنْدَك فِي الْحَقِّ سَوَاءً؛ فإنَّه لَيْسَ فِي الْجَوْرِ عِوَضٌ عن الْعَدْلِ، فَاجْتَنِبْ مَا تُنْكِرُ أَمْثَالَهُ»[٥٣]. ويشدد (عليه السلام) على انصاف المظلومين وتطبيق العدل الاجتماعي حتى مع أهل الذمة ممن يعيش في محيط الدولة الإسلامية. فقد أكد في كتابه لأحد ولاته: «..وبالعَدلِ عَلى أهلِ الذِّمَّةِ وإنصافِ المَظلومِ وبالشِّدَّةِ عَلَى الظّالِمِ، وبالعَفوِ عَنِ النّاسِ...»[٥٤]. ويقول أيضاً: «ولا يَيأَسَ الضُّعَفاءُ مِن عَدلِكَ عَلَيهِم..»[٥٥]. ويستمر تأكيد الإمام علي (عليه السلام) على استقامة الحاكم وضرورة تأمين صفة العدل الاجتماعي تجاه المجتمع. مؤكداً أن إقامة العدل هو ابتغاء مرضاة الله، وأن الظلم هو معصية الله وهو يرتبط بالدنيا، وإنما الظلم وصاحبه زائلان، يقول(عليه السلام): «وَاللهِ لَوْ أُعْطِيتُ الْأَقَالِيمَ السَّبْعَةَ بِمَا تَحْتَ أَمْلَاكِهَا، عَلَى أَنْ أَعْصِيَ اللهَ فِي نَمْلَةٍ أَسْلُبُهَا جُلْبَ شَعِيرَةٍ، مَا فَعَلْتُهُ وإنَّ دُنْيَاكُمْ عِنْدِي لَأَهْوَنُ مِنْ وَرَقَةٍ فِي فَمِ جَرَادَةٍ تَقْضَمُهَا، مَا لِعَلِيٍّ ولِنَعِيمٍ يَفْنَى ولَذَّةٍ لَا تَبْقَى»[٥٦].

والإمام علي (عليه السلام) لا يتهاون في إقامة العدل حتى مع أقرب الناس له، ولا يفرق بين القريب والبعيد. فقد نقل ابن كثير في البداية والنهاية: أن جعدة بن هبيرة جاء الى الإمام علي (عليه السلام)، وقال له: «يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ. يَأْتِيكَ الرَّجُلَانِ إن أَنْتَ أَحَبُّ إِلَى أَحَدِهِمَا من نفسه أو من أهله وماله، والآخر لو يستطيع أن يذبحك لذبحك، فتقضي لهذا على هذا؟ فلهزه(*) علي وقال: إن هذا شيء لو كان لي فعلت، ولكن إنما ذا شيء لله»[٥٧].

ويعد الإمام (عليه السلام) أن العدل من أفضل مكارم الأخلاق، وهي أفضل من الجود بكل أمواله. وعندما سئل الإمام (عليه السلام) أيهما أفضل: العدل أو الجود؟ فقال (عليه السلام): «**الْعَدْلُ يَضَعُ الْأُمُورَ مَوَاضِعَهَا، والْجُودُ يُخْرِجُهَا مِنْ جِهَتِهَا، الْعَدْلُ سَائِسٌ عَامٌّ، وَالْجُودُ عَارِضٌ خَاصٌّ، فَالْعَدْلُ أَشْرَفُهُمَا وَأَفْضَلُهُمَا**»(٥٨).

لقد سعى (عليه السلام) لإقامة الحق وإزهاق الباطل في ظلال حكومته وعبر تسنمه السلطة، رغم تلك الأزمة العاصفة التي واجهها والمرحلة الحساسة والخطيرة التي عاشها، فكان موقفه في مستوى الشعور بالمسؤولية والحرص على مستقبل الإسلام والدولة الإسلامية بانتهاج العدل كأحد الطرق لتحقيق ذلك(٥٩).

لقد أولى الإمام (عليه السلام) العدل أهمية أُولى في منهجه قبل وبعد استلامه السلطة. وأولى (عليه السلام) المقومات الشخصية التي يتمتع بها الحاكم اهتماماً بليغاً لأن مسؤولية تطبيق العدالة السياسية كما يرسمها الإمام علي (عليه السلام) تتطلب حاكماً من طراز مرموق يلتزم بتطبيق حكم الله، مما يجذب الطاعة والالتزام من الرعية.

هذا المحور في إقامة منهج العدل يرتبط بالنظريات المعاصرة المتضمنة تحديد أسس نظريات العدالة الإجرائية والعدالة المعاملاتية والعدالة التوزيعية في الحقوق والواجبات بالنسبة للأفراد.

الخاتمة والاستنتاجات

نستخلص من مرحلة عهد الإمام علي (عليه السلام) في الخلافة وممارسة السلطة الشرعية، جملة استنتاجات أساسية تجسد ماهية الأصول السياسية والإدارية التي على الحاكم السياسي أن يلتزم بها إزاء الأُمة أو الرعية، فقد خلف الإمام علي (عليه السلام) منظومة

فكرية متكاملة يصعب الإحاطة بمضامينها ومعانيها. فقد عالج في خطبه وكتبه وعهده لمالك الأشتر، شؤون المجتمع الاجتماعية والسياسية والإدارية، وتأمين العيش الكريم لهم، باختصار رسم الإمام علي (عليه السلام) سياسة إدارية جسدت بدورها المعالم الأساسية لحقوق الإنسان.

لقد فكر الإمام علي (عليه السلام) في المجتمع الذي يحكمه، وفكر في أفضل الطرق والوسائل التي تنمي مقوماته الاجتماعية وترتفع به إلى الذروة في الرفاهية والقوة والأمن، مع ملاحظة أنه مجتمع يدين بالإسلام، وإن شؤونه الاجتماعية تخضع لقوانين الإسلام، وإنه يجب أن يأخذ سبيله إلى النمو والتكامل في إطار إسلامي بحت.

إن ماتم استعراضه حيال الأصول الإدارية عند الإمام علي (عليه السلام) في مجال الحكم ومنهج إقامة العدل، يكشف بجلاء أن السياسة (السلطة)، في منظار الإمام علي (عليه السلام) هي أداة للحكم على أساس الحقوق والواجبات والاحتياجات الواقعية للناس، وليست أداة لترسيخ سلطة الأقوياء على حقوق الشعب، وهذه المواقف التي يتمسك بها الإمام (عليه السلام) من حيث إصراره على التمسك بالقيم الإنسانية والأخلاقية التي ينشدها الإسلام، أدت إلى أنه لم يصل إلى السلطة. وقد أشار الإمام (عليه السلام) في أكثر من مرة، إلى أن السياسات والوسائل الفاعلة على صعيد فرض الحكم التسلطي على المجتمع، بأنه لا يستطيع أن يلجأ إليها، لأنها تنتهي إلى ثمن باهض، وهو فساد السياسي نفسه. فلم يكن لحركة الإصلاح السياسي من هدف سوى إحياء منهج الحكم النبوي، ومن ثَمَ لم يكن بمقدورها أن تتحرك على أُسس غير مبدئية مناهضة للدين والقيم وكل

ماهو غير إنساني. من هذا المنطلق راحت سياسة الإمام علي (عليه السلام)، تواجه ذات العقبات والمشكلات التي اصدم بها الحكم النبوي.

إن سياسات الإمام علي (عليه السلام) الادارية، أبرزت الواقع الإسلامي بجميع طاقاته في عالم السياسة والحكم. فقد كان (عليه السلام) يهدف في حكمه وحكم ولاته إلى إزالة الفوارق الاجتماعية بين الناس، وتحقيق الفرص المتكافئة بينهم على اختلاف قومياتهم وأديانهم، ومعاملة جميع الطوائف بروح العدل، من دون أن تتمتع أي طائفة بامتياز خاص. وقد أوجدت هذه السياسة للإمام (عليه السلام) رصيداً شعبياً هائلاً، فقد ظلَّ الإمام علي (عليه السلام) قائماً في قلوب الجماهير الشعبية، بما تركه من صنوف العدل والمساواة الإنسانية.

إن المجتمع الصالح الذي يعز فيه الحق ولا يطمع فيه العدو يقوم على أمرين: صلاح الحاكم، وصلاح الشعب. أما صلاح الحاكم فبعلمه وأدائه السياسي وكفاءته للقيام بأعباء الحكم. وأما صلاح الشعب، فيقوم بالنصح والإخلاص للحُكم الصالح، والتعاون على الخير والنفع العام، فإذا قصر الحاكم أو تمرد الشعب، فُقد الأمن وعم الذُعر وشُلت الأعمال، وقد عد الإسلام التمرد على الحاكم العادل تمرداً على المجتمع، وسمى الخارجين عليه بالساعين في الأرض فساداً.

لقد أولى (عليه السلام) الجانب الإداري أهمية فائقة، وكانت الإدارة الجيدة بنظره هي المؤدية إلى تحقيق الأمن فالبقعة التي تفتقد إلى الأمن، أسوأ الأماكن، إذ إن من الأسباب التي دفعته إلى قبول الحكم، هي إيجاد الإصلاحات الإدارية وتأسيس نظام إداري فاعل، عبر التوازن الإيجابي في العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

لقد كانت سياسة الإمام علي (عليه السلام) تتضمن مبادئ سياسية وإدارية شاملة وعامة ودقيقة لا تغفل عن أي تفصيل، إذ لا تكمن أهمية السياسة والإدارة في فكر الإمام علي (عليه السلام) عن طريق تعامله مع ما هو أساسي فحسب، ولكنها تتعدى ذلك إلى تعامله مع أدق التفاصيل. وذلك طبيعي، لأن القاعدة واحدة، وهي استشعار رضا الله في كل تصرف يقوم به الحاكم حيال الرعية. والطلب من الحاكم أن يكون عادلاً حتى في توجيه النظرات، ليس بسبب قيمة تلك النظرات مفردة، ولكن بسبب ما يترتب من جور على اختلال ميزان العدل في توزيعها، وهذا أهم مفصل اتبعه الإمام (عليه السلام) وأوصى به عماله في التعامل مع الرعية.

الهوامش

(١) سلسلة العلوم والمعارف الإسلامية، الحياة السياسية لأئمة أهل البيت (عليهم السلام) مؤسسة المعارف الإسلامية، الكتاب ١٤، د. ت. ١٤، ص٧٣- ٧٤.

(٢) الشريف الرضي، محمد بن الحسين الموسوي، (الجامع)، نهج البلاغة، تعليق وفهرسة: صبحي الصالح، تحقيق: فارس تبريزيان، (إيران، مؤسسة الهجرة، ١٣٨٠ هـ)، الكتاب ١٣١، ص ٢٣٢- ٢٣٣.

(٣) أبو محمد الحراني، تحف العقول فيما جاء من المواعظ والحكم عن آل الرسول، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، ط٢، (قم مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤٠٤هـ)، ص ١٤٣- ١٤٤.

(٤) أبو جعفر الاسكافي، المعيار والموازنة في فضائل أمير المؤمنين (عليه السلام)، تحقيق: محمد باقر المحمودي، ط١، (د. م، د. ن، ١٤٠٢هـ)، ص ٢٢٣.

(٥) سليمان بن إبراهيم القندوزي، ينابيع المودة لذوي القربى، تحقيق: علي جمال، ط١، (طهران، دار الأسوة لطباعة والنشر، ١٤١٦ هـ)، ج٢، ص ٣٠.

(*) ينبو: الجفاء، ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (قم، أدب الحوزة، ١٤٠٥هـ)، ج ١٥، ص ٣٠٢.

(٦) أبو محمد الحراني، تحف العقول فيما جاء من المواعظ والحكم عن آل الرسول، مصدر سابق، ص ١٣٢.

(٧) أبو محمد بن قتبة الدينوري، الإمامة والسياسة، تحقيق: علي شيري، ط١، (قم، مكتبة الشريف الرضي، ١٤١٣ هـ)، ج ١، ص ١١٦.

(٨) محمد باقر المحمودي، نهج السعادة في مستدرك نهج البلاغة، ط١، (النجف الأشرف، دار النعمان، ١٩٦٨)، ج ٥، ص ٣٣.

(٩) أبو الحسن علي بن محمد الليثي الواسطي، عيون الحكم والمواعظ، ط١، (قم، مؤسسة دار الحديث، ١٣٧٦هـ)، ص ٤٣٢.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٨١.

(١١) المصدر نفسه، ص ٣٩٧.

(١٢) ابن عبدالبر يوسف القرطبي، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٥ هـ)، ج ٣، ص ٢١٠- ٢١١.

(١٣) أبو محمد الحراني، تحف العقول فيما جاء من المواعظ والحكم عن آل الرسول، مصدر سابق، ص ١٣٧.

(*) كورة السواد: أراضي وقرى في العراق، نسبة ألى النخيل والزرع والأشجار.

(*) العذيب: ماء لبني تميم في الكوفة.

(*) البهقبا ذات: اسم لثلاث كور في بغداد من أعمال سقي الفرات.

(١٤) أحمد بن يعقوب اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، (بيروت، دار صادر، د. ت)، ج ٢، ص ٢٠٤- ٢٠٥.

(١٥) محمد الريشهري، موسوعة الإمام علي (عليه السلام) في الكتاب والسنة والتاريخ، تحقيق: مركز

بحوث دار الحديث، ط٢، (قم، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤٠٤ هـ)، ج ٤، ص ١٤١.

(١٦) محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، ط ٢، (بيروت، مؤسسة الوفاء، ١٩٨٣)، ج ٣٣، ص ٤٨٩.

(١٧) أحمد بن يحيى البلاذري، أنساب الأشراف، تحقيق: محمد باقر المحمودي، ط١، (مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٩٧٤)، ج٢، ص ٣٩٧.

(١٨) النعمان بن محمد بن منصور المغربي، دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام والقضايا والأحكام، تحقيق: آصف بن علي أصغر فيضي، ط٣، (مصر، دار المعارف، ١٣٨٩ هـ)، ج ١، ٣٦١.

(١٩) أحمد بن يحيى البلاذري، أنساب الأشراف، مصدر سابق، ج ٢، ص ٣٩٠.

(٢٠) المفيد، الأمالي، تحقيق: حسين استاد ولي وعلي أكبر الغفاري، ط٢، (قم، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤٠٤ هـ)، ص ٨٠.

(٢١) محمد الريشهري، موسوعة الإمام علي (عليه السلام) في الكتاب والسنة والتاريخ، مصدر سابق.

(٢٢) علي الكوراني العاملي، جواهر التاريخ، ط١، (قم، دار الهدى للنشر، ١٤٢٥ هـ)، ج١، ص ١٩٩- ٢٠٠.

(٢٣)- حسين علي منتظري، دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية، ط٢، (قم، مكتبة الاعلام الإسلامي، ١٤٠٩هـ)، ج٢، ص ١٤.

(٢٤) الشريف الرضي (الجامع)، نهج البلاغة، شرح: محمد عبدة (قم، دار الذخائر، د. ت)، ج٢، ص ٢٠٢.

(٢٥) الشريف الرضي (الجامع)، نهج البلاغة، فهرسة: صبحي الصالح، الخطبة ١٦٤، ص ٢٨٧.

(٢٦) عبد الواحد الآمدي، تصنيف غرر الحكم ودرر الكلم، تحقيق: جلال الدين الآرموي، (طهران، جامعة طهران، ١٣٦٠هـ)، ج ٤، الحكمة ٦١٩٩.

(٢٧) محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، ج ٩٠، ص ٤١.

(٢٨) زيد بن علي، مسند زيد بن علي، ط١، (بيروت، منشورات مكتبة الحياة، ١٩٦٦). ص ٣٢٢.

(٢٩) أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني، أصول الكافي، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، (إيران، دار الكتب الإسلامية، د. ت)، ج ٨، ص ٣٥٢.

(٣٠) علي بن الحسين (عليه السلام)، شرح رسالة الحقوق، تحقيق وشرح: حسن علي القبانجي، ط ٢، (قم، مؤسسة إسماعليان للطباعة والنشر، ١٤٠٦ هـ)، ص ٣٧٨.

(٣١) الشريف الرضي (الجامع)، نهج البلاغة، فهرسة: صبحي الصالح، مصدر سابق، الخطبة ٢١٦، ص ٤١٩.

(٣٢) علي صلاح، الحكم والإدارة في نهج الإمام علي (عليه السلام)، (د. م، دار البصائر للنشر، ١٤٠٥ هـ)، ص ١٠١- ١٠٣.

(٣٣) المصدر السابق، ص ٥٦ وما بعدها.

(٣٤) الشريف الرضي (الجامع)، نهج البلاغة، فهرسة: صبحي الصالح، مصدر سابق، الخطبة، ١٣١، ص ٢٣٢.

(٣٥) سلسلة العلوم والمعارف الإسلامية، الحياة السياسية لأئمة أهل البيت (عليهم السلام)، مصدر سابق، الكتاب ١٤، ص ٧٢.

(٣٦) الشريف الرضي (الجامع)، نهج البلاغة، فهرسة: صبحي الصالح، مصدر سابق، الكتاب ٥٣، ص ٥٦٤- ٥٦٥.

(٣٧) المصدر نفسه، الكتاب ٥٣، ص ٥٦٧.

(٣٨) ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٢، (القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٦٧). ج ٢، ص ٢٥٥.

(٣٩) محمد باقر الحكيم، العلاقة بين القيادة والأُمة من خلال رؤية نهج البلاغة، ط١، (قم، انتشارات الإمام الحسين (عليه السلام) للطباعة والنشر والتوزيع والتبليغ، ١٤٢٥ هـ)، ص ٤٩- ٥٠.

(٤٠) أبو حنيفة أحمد بن داود الدينوري، الأخبار الطوال، تحقيق: عبد المنعم عامر، مراجعة: جمال الدين الشيال، ط١، (القاهرة، دار إحياء الكتاب العربي، ١٩٦٠). ص ١٤٠.

(٤١) لبيب بيضون، تصنيف نهج البلاغة، ط ٣، (قم، مكتب الإعلام الإسلامي، ١٤١٧ هـ)، ص ٦٦١.

(٤٢) المصدر السابق، ص ٦٥٩.

(٤٣) قاسم خضير عباس، الإمام علي (عليه السلام) رائد العدالة الاجتماعية والسياسية، (بيروت، دار الأضواء، ٢٠٠٢). ص ٥٣.

(٤٤) الشريف الرضي (الجامع)، نهج البلاغة، فهرسة: صبحي الصالح، مصدر سابق، الكتاب، ٢١٦، ص ٤١٩.

(٤٥) محمد الريشهري، القيادة في الإسلام، تحقيق وتعريب: علي الأسدي، (قم، مؤسسة دار الحديث الثقافية، د. ت). ص ٣٤٣.

(٤٦) علي بن الحسين (عليه السلام)، شرح رسالة الحقوق، مصدر سابق، ص ٤٦٤.

(٤٧) محمد الريشهري، موسوعة الإمام علي (عليه السلام) للكتاب والسنة والتاريخ، مصدر سابق، ج٤، ص ٣٢.

(٤٨) مرتضى المطهري، العدل الإلهي، ط١، (إيران، دار الفقه للنشر، ١٤٢٤ هـ). ص ٥٥- ٦٩.

(٤٩) محمد السند، أُسس النظام السياسي عند الإمامية، جمع وتقرير: مصطفى الاسكندري ومحمد الرضوي، ط١، (قم، باقيات للطباعة والنشر، ١٤٢٦ هـ)، ص ٣١٣.

(٥٠) نصر بن مزاحم المنقري، وقعة صفين، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط٢، (د. م، المؤسسة العربية الحديثة للنشر، ١٣٨٢ هـ)، ص ١٠٥.

(٥١) أبو محمد الحراني، تحف العقول فيما جاء من المواعظ والحكم عن آل الرسول، ص ١٣٣.

(٥٢) لبيب بيضون، تصنيف نهج البلاغة،

مصدر سابق، ص ٥٨٤- ٥٩٢.

(٥٣) محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، مصدر سابق، ج ٣٣، ص ٥١١.

(٥٤) أبو محمد الحراني، تحف العقول فيما جاء من المواعظ والحكم عن آل الرسول، مصدر سابق، ص ١٧٦.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ١٧٧.

(٥٦) محمد بن بابويه القمي "الصدوق"، الأمالي، ط٥، (بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٤٠٠ هـ)، ص ٧٢٢.

(*) لهزه: الضرب بجمع الكف على الصدر، أنظر: مبارك بن مبارك، النهاية في غريب الحديث والأثر، مصدر سابق، ج٤، ص ٢٨١.

(٥٧) أبو الفداء إسماعيل "ابن كثير"، البداية والنهاية، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٤)، ج ٨، ص ٥.

(٥٨) لبيب بيضون، تصنيف نهج البلاغة، مصدر سابق، ص ٥٩٣.

(٥٩) محمد محمديان، حياة أمير المؤمنين (عليه السلام) عن لسانه في عصر الخلفاء، ط١، (قم، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤٢١ هـ)، ج٣، ص ٤.

المصادر

١. ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، (القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٦٧).

٢. ابن عبد البر يوسف القرطبي، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ) ج ٣.

٣. ابن منظور، لسان العرب، (قم، أدب الحوزة، ١٤٠٥ هـ)، ج ١٥.

٤. أبو الحسن علي بن محمد الليثي الواسطي، عيون الحكم والمواعظ، ط١، (قم، مؤسسة دار الحديث، ١٣٧٦ هـ)، ص ٤٣٢.

٥. أبو الفداء إسماعيل "ابن كثير"، البداية والنهاية، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٤)، ج ٨.

٦. أبو جعفر الاسكافي، المعيار والموازنة في فضائل أمير المؤمنين (عليه السلام)، تحقيق: محمد باقر المحمودي، ط١، (د. م، د. ن، ١٤٠٢ هـ).

٧. أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني، أصول الكافي، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، (إيران، دار الكتب الإسلامية، د. ت).

٨. أبو حنيفة أحمد بن داود الدينوري، الأخبار الطوال، تحقيق: عبد المنعم عامر، مراجعة: جمال الدين الشيال، ط١، (القاهرة، دار إحياء الكتاب العربي، ١٩٦٠).

٩. أبو محمد الحراني، تحف العقول فيما جاء من المواعظ والحكم عن آل الرسول، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، ط٢، (قم مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤٠٤ هـ).

١٠. أبو محمد بن قتبة الدينوري، الإمامة والسياسة، تحقيق: علي شيري، ط١، (قم، مكتبة الشريف الرضي، ١٤١٣ هـ)، ج١.

١١. أحمد بن يحيى البلاذري، أنساب الأشراف، تحقيق: محمد باقر المحمودي، ط١، (مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٩٧٤)، ج ٢.

١٢. أحمد بن يعقوب اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، (بيروت، دار صادر، د. ت)، ج ٢.

١٣. النعمان بن محمد بن منصور المغربي، دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام والقضايا والأحكام، تحقيق: آصف بن علي أصغر فيضي، ط٣، (مصر، دار المعارف، ١٣٨٩هـ)، ج١.

١٤. حسين علي منتظري، دراسات في

ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية، ط٢، (قم، مكتبة الاعلام الإسلامي، ١٤٠٩ هـ)، ج٢.
١٥. زيد بن علي، مسند زيد بن علي، ط١، (بيروت، منشورات مكتبة الحياة، ١٩٦٦).
١٦. سلسلة العلوم والمعارف الإسلامية، الحياة السياسية لأئمة أهل البيت (عليهم السلام) مؤسسة المعارف الإسلامية، الكتاب ١٤، د. ت.
١٧. سليمان بن إبراهيم القندوزي، ينابيع المودة لذوي القربى، تحقيق: علي جمال، ط١، (طهران، دار الأسوة لطباعة والنشر، ١٤١٦ هـ)، ج ٢.
١٨. عبد الواحد الآمدي، تصنيف غرر الحكم ودرر الكلم، تحقيق: جلال الدين الآرموي، (طهران، جامعة طهران، ١٣٦٠هـ)، ج ٤.
١٩. علي بن الحسين (عليهما السلام)، شرح رسالة الحقوق، تحقيق وشرح: حسن علي القبانجي، ط٢، (قم، مؤسسة إسماعليان للطباعة والنشر، ١٤٠٦ هـ).
٢٠. علي الكوراني العاملي، جواهر التاريخ، ط١، (قم، دار الهدى للنشر، ١٤٢٥ هـ)، ج ١.
٢١. علي صلاح، الحكم والإدارة في نهج الإمام علي (عليه السلام)، (د. م، دار البصائر للنشر، ١٤٠٥ هـ).
٢٢. قاسم خضير عباس، الإمام علي (عليه السلام) رائد العدالة الاجتماعية والسياسية، (بيروت، دار الأضواء، ٢٠٠٢).
٢٣. لبيب بيضون، تصنيف نهج البلاغة، ط٣، (قم، مكتب الإعلام الإسلامي، ١٤١٧ هـ).
٢٤. محمد الريشهري، القيادة في الإسلام، تحقيق وتعريب: علي الأسدي، (قم، مؤسسة دار الحديث الثقافية، د. ت).
٢٥. محمد الريشهري، موسوعة الإمام علي (عليه السلام) في الكتاب والسنة والتاريخ، تحقيق: مركز بحوث دار الحديث، ط٢، (قم، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤٠٤هـ)، ج ٤.
٢٦. محمد السند، أُسس النظام السياسي عند الإمامية، جمع وتقرير: مصطفى الاسكندري ومحمد الرضوي، ط١، (قم، باقيات للطباعة والنشر، ١٤٢٦ هـ).
٢٧. محمد باقر الحكيم، العلاقة بين القيادة والأُمة من خلال رؤية نهج البلاغة، ط١، (قم، انتشارات الإمام الحسين (عليه السلام) للطباعة والنشر والتوزيع والتبليغ، ١٤٢٥

هـ).
٢٨. محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، ط٢، (بيروت، مؤسسة الوفاء، ١٩٨٣)،ج ٣٣-٩٠.
٢٩. محمد باقر المحمودي، نهج السعادة في مستدرك نهج البلاغة، ط١، (النجف الأشرف، دار النعمان، ١٩٦٨)، ج ٥.
٣٠. محمد بن الحسين الموسوي (الشريف الرضي)، (الجامع)، نهج البلاغة، تعليق وفهرسة: صبحي الصالح، تحقيق: فارس تبريزيان، (إيران، مؤسسة الهجرة، ١٣٨٠هـ).
٣١. محمد بن الحسين الموسوي، (الشريف الرضي)، (الجامع)، نهج البلاغة، شرح: محمد عبده (قم، دار الذخائر، د. ت) ج ٢.
٣٢. محمد بن النعمان المفيد، الأمالي، تحقيق: حسين استاد ولي وعلي أكبر الغفاري، ط٢، (قم، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤٠٤ هـ).
٣٣. محمد بن بابويه القمي "الصدوق"، الأمالي، ط٥، (بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٤٠٠ هـ).
٣٤. محمد محمديان، حياة أمير المؤمنين (عليه السلام) عن لسانه في عصر الخلفاء، ط١، (قم، مؤسسة النشر الاسلامي، ١٤٢١ هـ)، ج ٣.
٣٥. مرتضى المطهري، العدل الإلهي، ط١، (إيران، دار الفقه للنشر، ١٤٢٤هـ).
٣٦. نصر بن مزاحم المنقري، وقعة صفين، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط٢، (د. م، المؤسسة العربية الحديثة للنشر، ١٣٨٢ هـ).